في رواية وجعله اي محمد غفارمن اسلم له في اخرى كالمنقول بنا على ان اليد حقيقة يثبت على
على العقار عندنا فتكون معصومة ويوافق الاول ابو يوسف اباحنيفة في قوله الثاني والثاني
اي نوافق محمدا في قوله الاول الضمير في قوله في الموضعين لابي يوسف وقد بعته اي وديعته
من اسلم في يد حربي عند ابي حنيفة وقالا لايكون فيها لان يد المودع كيد المودع ولو كانت
في يده حقيقة لم يكن فيأ فكذا اذا كانت في يده حكما وله ان يد الحربي ليست بمعصومة
لانها لاترتفع باستغنام المسلمين عن ماله فكذا عن هذه الوديعة ويد من اودعه معصومة
فكيف يقوم غير المعصومة مقام المعصومة وما غصبه من اسلم في دار الحرب وهو في
يد مسلم او ذمي في عند ابي حنيفة وقالا لايكون فيأ لان نفسه لما عصمت بالاسلام يعصم
ماله تبعا لها وله ان النفس خلقت معصومة في الاصل لكونها بنيان الرب وانما حل تعرضها
لكفرها وحربها فاذا اتى الذمي بالاسلام عدنا بالاصل واما المال فمخلوق للتملك والانتفاع وانما
حرم تعرضه اذا كان في يد المالك او في يد مؤديه وهنا لم يوجد فصار كاستيلاء وهم ما لا مباحا
فصار فيأ وبوافقه اي ابو يوسف اباحنيفة في روايه واذا خرجوا من دارهم اي الغانمون من دار الحرب
لم يعلفوا من الغنيمة ولا باكلوا منها لان حق الغانمين استغرقها وليذا يورث عنه فلم يجز الانتفاع
بدون الاذن ويرد الفاضل من الطعام والعلف اليها اي الغنيمة قبل القسمة ويتصدق به لعدمها
اي مما فضل من الطعام والعلف بعد القسمة ان كان غنيا وانتفع ان كان فقيرا لانه صار كاللقطة
لتعذر رده على الغانمين وان انتفع به بعد الاحراز برد قيمته الى المغنم قبل القسمة واما بعدها
فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شئ عليه فصل في كيفية القسمة يقسم اربعة اخماس
بين الغانمين بعد قسمة الغنيمة على خمسة اسهم وافراز خمسها لله ولرسوله للفارس سهمان عند
ابي حنيفة وقالا ثلاثة اسهم لما روي انه عليه السلام اسهم للفارس ثلاثة اسهم سهما له وسهمين لفرسه عبد الله بن العزيز
وله ما روي عبيد الله ابن العمري ان النبي عليه السلام قسم للفارس سهمين سهما له وسهما لفرسه وعبيد
الله اوثق من اخيه ولين استويا تعارضا سقطا فيوخذ بروايه ابن عباس ان النبي عليه السلام قسم
للفارس سهمين وللراجل سهما ويعطى الراجل سهما ويسهم لفرسين ايجوز ابو يوسف ان يعطى الامام
لمرله فرسان خمسة اسهم وقالا لواحد اي يسهم لفرس واحد فقط له ما روي ان النبي عليه السلام اسهم
للزبير خمسة اسهم سهما له وسهمين لفرسيه ولهما ما روى ان البراء اوس قاد فرسين ولم يسهم النبي
عليه السلام الا لواحد وما رواه محمول على التنفيل كما اعطى سلمة بن الاكوع سهمين وكان راجلا وبشاوك
البراذين جمع البرذون وهو فرس العجم يولد بنبيشة البلد والعتاق في السهم وهو جمع عيوف وهو
فرس جواد اناثا وذكرانا ويالان في البرذون نوع اهمال والصبر في العتيق نوع الطلب والفرق حاصل منهما

جنس منفعة وفيه اختلاف عمر قال لا سهم للبرذون كالبغل ولا سهم لبغل ولا راحلة لا يقاتل
عليها ولا يصلح للطلب والهرب ولنا حديث حال مجاوزة الدرب وهو الفاصل بين دار الاسلام ودار
الحرب لا انقضاء الحرب بمعنى تعتبر الشافعي حال انقضاء الحرب فعمر خلاف ارضه هذا تفريع المذهبين فارسا
فنفوق فرسه اي هلاك استحق سهم فارس او راجلا فاشتري فرسا فسهم راجل اي استحقه ولو دخل
فارسا وقاتل راجلا لضيق المكان يستحق سهم الفرسان لفا قامن الحقايق له ان سبب الاستحقاق
هو الكر والقتال وشهود الوقعة اقرب اليه من مجاوزة الدرب ولنا ان المقصود بالخيل ارهاب
العدو وهما شرع القتال وهما يحصلان قبل انقضاء الحرب لا بعده فالسبب الظاهر له مجاوزة
الدرب على قصد القتال لان الامام يكتب اسامي الفرسان والرجالة فينتشر الخبر في دارهم
فاعتبار تلك الحالة اولى لان تفقد احوالهم بعدها متعذر او متعسر ولو باع فرسه او رهنه
او اجره بعد المجاوزة يستحق سهم الفارس في رواية عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه يستحق
سهم الراجل لان اقدامه على هذه التصرفات دليل على انه لم يقصد بالمجاوزة الجهاد وتر ضح لعبد
اي يعطى من المغنم ومكاتب وصبي وذمي يقاتلون بما يراه الامام الجاري المجرور متعلق بترضخ لما
روي ان ابن عباس فعل كذا قيد بقتالهم لانهم بلا قتال لا يستحقون شيأ لان العبد والمكاتب مشغولان
بخدمة المولى والصبي عاجز او يد الذمي على الطريق عطف على قوله يقاتلون اي انما يرضخ بالقتال
او بالدلالة على الطريق لان في ذلك منفعة للمسلمين واذا رضخ له لانه يجوز ان يزيد على السهم
اذا كان منفعته عظيمة لان ذلك ليس من عمل المجاهد واذا رضخ له فينبغي ان لا يبلغ به نصيب
المسلم خطا لمرتبته ولا امرأة تقوم بامور الجرحى والمرضى ويحمله اي ما يرضخه الامام هو الا
من خمس الخمس وعند الشافعي من الخمس لان ما وراء حق الغانمين فلا يزاحمهم غيرهم ولنا انهم
يستحقون ذلك بسبب القتال وما نوائب الغانمين ويقسم الخمس سهما لليتامى وسهما للمساكين وسهام
لابناء السبيل يدخل فيهم فقراء ذوي القربى يعني يدخل اليتامى ذوي القربى في اليتامى ومساكينهم في
المساكين وابن السبيل منهم في ابناء السبيل ويقدمون اي يعطى الا فقراء ذوي القربى ويمنع اغنياءهم
من اخذ الخمس وعند الشافعي يدفع اليهم خمس الخمس ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى
ولذي القربى من غير فصل بين الغني والفقير ولنا ما روي انه عليه السلام قال سهم ذوي القربى لهم
في حياتي وليس لهم بعدها شئ ونسقط سهمه عليه السلام بعد موته وقال الشافعي لا يسقط
لانه عليه السلام قسمها على خمسة اسهم ولا نسخ بعده ولنا انه عليه السلام كان يستحقه برسالته لا
بالقيام بامور امته ولا رسول بعده عليه السلام ولهذا لم يورث الخلفاء الراشدون هذا الذي وقع لهم وقسموا
الغنيمة على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل وذلك كان بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليهم احد

Copyright © King Saud University